مجلة الآداب، م٢٦، ع٣، ص ص ١٨٣- ٢٠٧، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٤م/١٤٣٥هـ)

بينا و بينما في الدرس النَّحويّ

رياض رزق الله منصور أبوهولا

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

قدم للنشر في ١٤ / ٣ / ١٤٣٤هـ وقبل للنشر في ٦/ ٦ / ١٤٣٤هـ

الكلمات المفتاحية: بينا وبينما، الدرس النحوي، الجملة، العامل.

ملخص البحث: هذا بحث بعنوان "بينا وبينما في الدَّرس النحوي "وتعود أهميته إلى وجود اختلاف واضح بين العلماء في نظرتهم لهذين الظرفين، وذلك من عدة جوانب، منها: اختلافهم في دلالة (بين) وتصرفها، و أصل (الألف) و (ما) في (بينا) و(بينما)، ومحل الجملة بعدهما، و العامل فيهما، وغير ذلك من المسائل المرتبطة بهذا الموضوع، وحاولت أن أجمع شتات المسألة من كتب النحو واللغة، وأن أبسط آراء العلماء فيها؛ لنتمكن من الوقوف عليها، ونرى المذهب الراجح من المرجوح فيها، وزيادة على هذا فإنَّ الموضوع لم يدرس من قبل – على حد اطلاعي- .

وقمت بذكر الجوانب المتعلقة بهذه المسألة و مناقشتها من خلال كتب النحو المختلفة، و تبيين آراء العلماء فيها، وأخيرًا ترجيح ما غلب الظن بأنه الصواب.

وقد سار البحث وفقًا للمخطط الآتي:

أولًا: مقدمة.

ثانيًا: المبحث الأول: بين (الدلالة والتَّصرف).

ثالثًا: المبحث الثاني: تأصيل (بينا) و(بينما).

رابعًا: المبحث الثالث: الإضافة، ويشمل مطلبين، هما: موضع الجملة بعد (بينا) و (بينما) وإضافة (بينا) للمصادر.

خامسًا: المبحث الرابع: مجيء (إذ) و (إذا) في جوابهما.

سادسًا: المبحث الخامس: العامل فيهما.

سابعًا: الخاتمة وفيها أهم النتائج المتمخضة عن هذا البحث.

المقدمة:

إنَّ من نعمة الله على الإنسان أن وهبه عقلًا مميزًا ناقدًا، يستطيع من خلاله النظر إلى الأمور ويقف منها موقف المتعلم أو المستنبط أو الموافق أو الرافض أو الناقد، أوغير ذلك من المواقف، إذ البشر ليسوا سواء، بل إن سمة الاختلاف جليَّة فيهم - ولذلك خلقهم - وهذه السمة سمة عظيمة إذا سارت ضمن المسار الصحيح في أدب الاختلاف، ولم تجنح إلى الهوى والضلال.

ولما كان علماء النحو على هذه الصورة من الاختلاف ظهرت العديد من المدارس النحوية، والآراء

المستقلة، وراح العلماء ينتقدون ويعترضون كلما رأوا لذلك موضعًا،مستدلين بما لديهم من حجج على ما ذهبوا إليه. والناظر في كتب النحو بخاصة واللغة بعامة يجد العديد من المسائل التي تعددت آراء العلماء حولها، ومنها ظرفا الزمان (بينا و بينما)، إذ إنَّني لاحظت اختلافًا واضحًا بين العلماء في نظرتهم لهذين الظرفين، وذلك من عدة جوانب، ومن هذه الجوانب: دلالة (بين) وتصرفها،و أصل (الألف) و (ما) في (بينا) و(بينما)، ومحل الجملة بعدهما، و العامل فيهما، وغير ذلك من المسائل المرتبطة بهذا الموضوع، فحاولت أن أجمع شتات المسألة من كتب النحو واللغة، وان أبسط آراء العلماء فيها؛ لنتمكن من الوقوف عليها، ونرى المذهب الراجح من المرجوح فيها، وزيادة على هذا فإنَّني لا أعلم أنَّ أحداً تناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، وأفرده في دراسة مستقلة، وإنما هو مبثوث في كتب النحو واللغة قديماً وحديثاً، وهذا على حدَّ اطلاعي. واستوى البحث في مقدمة و خمسة مباحث هي: المبحث الأول: بين (الدلالة والتَّصرف)، والمبحث الثاني: تأصيل (بينا) و(بينما)، والمبحث الثالث: الإضافة، ويشمل مطلبين، هما: موضع الجملة بعد (بينا) و(بينما)وإضافة (بينا) للمصادر،و المبحث الرابع: مجيء (إذ) و(إذا) في جوابهما،والمبحث الخامس: العامل فيهما، ومن ثم جاءت الخاتمة.

وكان منهج البحث وصفياً تحليلياً، إذ قمت بذكر الجوانب المتعلقة بهذه المسألة و مناقشتها من خلال كتب النحو المختلفة، و تبيين آراء العلماء فيها، وأخيرًا ترجيح ما غلب الظن بأنه الصواب، وختم البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها.

المبحث الأول: (بين) الدلالة والتَّصرف.

إنَّنا وقبل الحديث عن (بينما) و (بينا) في الدرس النحوي، لا بدَّ لنا من الوقوف على كلمة (بين)؛ لنتعرف على دلالتها من جهة، وهل هي خاصة بالمكان أو الزمان أو كليهما؟ وما يتعلق بها من تصرف أو عدمه، ونقف عند آراء العلماء في هذه الجوانب، وهل كانت آراؤهم محل اتفاق أم اختلاف؟

يرى بعض العلماء أنَّ(بين) مصدر دلالته (الفراق)، يقول الفارسي: "البينُ: مصدر بانَ يبينُ إذا فارق... والبين ما ينتهي إليه بصرك "(الفارسي،١٩٨٤م،٣٧٥/٣)، ويقول الرضي: "فتقدير: جلست بينكما، أي:مكان فراقكما، وتقدير: فعلت، بين خروجك ودخولك: أي زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"(الإستراباذي،١٩٩٦م،١٩٥/٣، وانظر:نكري،٢٠٠٠م،١٧٨/١،والصبان،٢٠٠٣م،١ /٣٨٠). لاالكفومي: "بين: كلمة تنصيف وتشريك "(الكفومي،١٩٩٨م،ص٣٤٥). ورأى الجوهري أنّ دلالتها التوسط فقال:"وبَيْن: بمعنى وسْط تقول:جلستُ بينَ القوم كما تقول وسْطَ القوم بالتخفيف،وهو ظرفٌ وإن جعلته اسماً أَعرَبْتَه"(الجوهري، ١٩٩٠م، بين).

وبَيْنَ من الظروف اللازمة للإضافة ولا يضاف إلاّ إلى اثنين فصاعدًا، وإذا أضيفت إلى الواحد كان ذلك بالعطف، تقول: الطعام بين زيد وعمرو "ولا يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلا إذا كرر نحو﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا﴾ [طه: ٥٨] (الكفومي، ١٩٩٨م،

ص٣٤٥). واختلف العلماء حول كونها للمكان أم للزمان، إذ خصها أبو حيان بالمكان (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤٠٥/٣و١٤٤٤) وتابعه السيوطي فقال: "بين للمكان وقيل: للزمان، وقال الزنجاني[١] بحسب ما تضاف إليه "(السيوطي، ٢٠٣/٢) وكذا رأى الغلاييني في جامع الدروس فقال: "وأصلُ "بَينَ" للمكانِ وقد تكونُ للزَّمان "(الغلاييني، ٣، ١٩٨١/٦٥). إلا أنَّ أغلب العلماء يرون أنها تستعمل للمكان والزمان على حدٍّ سواء؛وذلك بحسب ما تضاف إليه، ومنهم الرضي(انظر: الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٧/٣ ، والصبان ،٢٠٠٣م، ٣٨٠/١)، وابن مالك حيث يقول: "قد يكون بين ظرف زمان كما يكون ظرف مكان، ومنه حديث: "ساعة يوم الجمعة بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة"[١].

واختلف العلماء حول تصرف كلمة (بين)، فجمهور البصريين يرون عدم تصرفها، يقول الشيخ خالد الأزهري عند حديثه عن قوله الله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٤٥]: "وليس النائب الظرف؛ لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين" (الأزهري، ٤٢٧/١)، ويقول الحريري: "من خصائص بين الظرفية أن الضم لا يدخل عليها بحال، وأما من قرأ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[الأنعام: ٩٤] بالرفع فإنه عنى بالبين الوصل، كما عنى الشاعر به البعد في قوله:

لَقَدْ فَرَّقَ الْوَاشِينَ بَيْنِي وَبَيْنُهَا
فَقَرَّتْ بِذَاكَ الْوَصْلِ عَيْنِي وَعَيْنُهَا[٢]

---

[١] هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب، ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني صاحب شرح الهادي المشهور. أكثر الجاربردي من النقل عنه في شرح الشافية، وله التصريف المشهور بتصريف العزي، والهادي في النحو، ومؤلفات في العروض والقوافي. قال السيوطي: (وخطه في غاية الجودة،و تكرر ذكره في جمع الجوامع) توفي سنة ٦٥٥هـ. انظر ترجمته في: السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢ ، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م، ١٢٢/٢ ، والزركلي، خير الدين، الأعلام، ط٥ ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٠م، ٢/ ١٧٩.

[١] لم أجد هذا النص في التسهيل، ولا في شرحه، بل في: ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد،تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٤م، ١/ ٥٢٥ ، والحديث في: النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١ ، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩١م، ٦/٣ رقم (٢٠١٢)، و أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، بيروت، دار الكتاب العربي، ٤٠٦/١ ، برقم (١٠٥١)، ونص الحديث: " عن أبي بردة - رحمه الله - قال: قال لي عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما- : أسمعتَ أباك يحدِّث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- في شأن ساعة يوم الجُمُعةِ؟ قال: قلت: نعم سمعتُه يقول: سمعتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم- يقول: (هي ما بينَ أنْ يَجْلِسَ الإمامُ إلى أن تُقضى الصلاةُ).

[٢] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير ومحمد أحمد وهاشم الشاذلي، ط١ ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م، (بين)، و الزَّبيدي، محب الدين، تاج العروس، تحقيق، علي شيري، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٤م (بين).

لأنَّ لفظة (بين) من الأضداد "(الحريري،١٩٩٨م، ص٧٧).

وذكر الزجاجي أنَّ لـ(بين) أربعة مواضع، فقال: "تكون اسمًا معربًا بما يصيبه من الإعراب، وتكون بمعنى الوصل و هي اسم أيضًا، وتكون بمنزلة (مع) و(عند) فتكون ظرفًا،ويكون بمنزلة (الفوق) فتكون اسمًا ومصدرًا؛ فأما إذا كانت اسمًا معربًا كقولك: مررت برجل احمرَّ بينُ عينيه رفعت البين؛ لأنه الجلدة التي بين عينيه وهو موضع... وإذا كانت وصلاً كقولك: بينهم حسنٌ، تريد: وصلهم حسن،كما قال عز وجل: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[الأنعام: ٩٤][1] معناه لقد تقطع وصلكم، قال مهلهل:

كأنَّ رِمَاحَهُم أَشْطَانُ بئرٍ... بَعيدٌ بَينُ جَالَيْها جَرورِ(الزجاجي، ١٩٨٤م، ص٢٦٣) [2].

ويؤكد أبو علي أنَّ دلالة (بين) الفراق وأصبحت تدل على (الوصل) بعد ذلك، فقال: " إنَّه لما استعمل مع الشيئين المتلازمين في نحو: بيني وبينه شراكة... صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة على خلاف الفرقة، فلهذا جاء ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بمعنى: لقد تقطع وصلكم "(الفارسي،١/٣٥٨- ٣٥٩). وبهذا يؤكد ما قاله في موضع سابق لهذا النص من أنَّ (بين) في قراءة الرفع هي (بين) الظرفية "فالمرفوع هو الذي كان ظرفاً ثم استعمل اسماً بدليل ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] " (انظر النص:الفارسي، ١٩٨٤م، ٣/٣٥٨).

ونشير هنا إلى أنَّ من ذكر أنَّ (بين) من الأضداد لم يشر إلى أنَّ تطور دلالتها كان عن (بين) الظرفية لا الاسمية، وهذا ما أكده أبو علي، وذلك لأنَّ دلالة النص لا تقبل إلا ذلك، إذ لو قلنا: لقد تقطع فراقكم،لكان المعنى على غير وجهته وعكس مراده، أي أصبحوا متصلين. واعترض ابن عطية على مجيء (بين) بمعنى (الوصل) فقال:"وفي هذا عندي اعتراض؛ لأن ذلك لم يرو مسموعا عن العرب وإنما انتزع من الآية والآية محتملة "(الأندلسي،١٩٩٣م،٢/٣٨٣)،ورُدَّ عليه بأنَّ من نقل هذا أئمة يقبل قولهم ولا يرد، كأبي عمرو بن العلاء وابن جني و الزهراوي والزجاج وغيرهم (انظر هذا الرد في: السمين، ١٩٨٦م، ١/١٦٩١).

---

[1] قراءة النصب لنافع والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ ابن كثير و أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر و ابن عامر وحمزة بالرفع، انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م، ص ٢٦٣، و الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣/٣٥٧، و ابن جني، أبو الفتح عثمان،المحتسب في تبيين وجوه القراءات والتبيين عنها، تحقيق،عبد القادر عطا،ط١، بيروت،دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ١/١٩٠.

[2] البيت من الوافر، وهو في: أبي عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي. ١/٢٠١، والمبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل، تحقيق، محمد أحمد الدالي،ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ص ٣٧٦، والمرزوقي، أبو علي، شرح ديوان الحماسة،تحقيق، أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط١، بيروت، دار الجيل،١٩٩١م، ص ٣٩٩، وابن منظور، اللسان (بين). وجاليها أي: جانبيها.

وجعل أبو حيان تصرفه متوسطاً، حيث يقول: " ومن متوسط التصرف بين، قالوا: هو بعيدُ بينِ المنكبين، نقي بينِ الحاجبين، وقال تعالى: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] (٣) في قراءة من أضاف، وقال تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ في قراءة من رفع" (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤٤٣/٣) وتابعه ابن عقيل (المساعد، ١٩٨٤م، ص٥٣٥). وذهب الأخفش إلى أنَّ (بين) مبنية على النصب وتكون (في محل)، نقل ذلك أبو علي حيث قال: "انتصاب (البين) في قوله ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾على شيء يقوله أبو الحسن، وهو أنَّه يذهب إلى أن قوله (الآية) إذا نصب يكون معنى المرفوع، فلمَّا جرى في كلامهم منصوباً ظرفًا تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام "(الفارسي، ١٩٨٤م، ٣٦٠/٣).

وقال الرضي: "وزعم الأخفش أنَّ (سواء) إذا أخرجوه عن الظرفية، أيضًا، نصبوه، استنكارًا لرفعه فيقولون جاءني سواءَك، وفي الدار سواءَك، ومثل هذا في استنكار الرفع - فيما غلب انتصابه على الظرفية - قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[الجن: ١١] و﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٣٣/٢ ، وانظر أيضًا: القرطبي، ٢٠٠٣ م، ٤٢/٧، و السمين الحلبي، ١٩٨٦م، ١٦٩٠/١، وابن عاشور، ١٩٩٧م، ٧/ ٣٨٥- ٣٨٦).

وتناول العلماء إضافة هذا الظرف المبهم ومسألة تصرفه، فقال الرضي: "المراد بالمبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ(مثل) و(دون) و(بين) و(حين) مما فيه شدة إبهام تقربه من الحروف، فإذا أُضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها "(الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٣٣/٢، وانظر أيضاً: (ابن مالك، ١٩٨٢م، ٩٢٢/١، والأنصاري، ١٩٨٥م، ص١٠٦، والصبان، ١٠٥٩/١، والخضري، ١٠/٢).

ووجَّه ابن جني قراءة النصب باحتمالين، أحدهما كان مذهب الأخفش، فقال: "وأمّا قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ فيمن قرأه بالنصب فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون الفاعل مضمرا أي: لقد تقطع الأمر والعقد أو الود - ونحو ذلك - بينكم. والآخر (أن يكون) ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون (بينكم) وإن كان منصوب اللفظ مرفوعَ الموضع بفعله غير أنه أُقِرَّتْ نَصْبَة الظرف وإن كان مرفوع الموضع لاطراد استعمالهم إياه ظرفا. إلا أن استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة؛ لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسمًا محضًا كلزوم ذلك في الفاعل ألا ترى إلى قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه (انظر المثل في: العسكري، ١٩٦٤م، ص٢٦٦، والزمخشري، ٣٧٠/٢).أي سماعك به خير من رؤيته"(ابن جني، ١٩٩٠م، ٣٧٠/٢). وزيادة على ترجيح ابن جني السابق فقد ردَّ السمين الحلبي عِلَّة الأخفش السابقة،

---

(٣) وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم، انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، بيروت، دار الكتب، ١٩٨٣م، ٣١٥/٢، والزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٧٨/٢، وابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضَّبّاع، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٠م، ٣٤٣/٢.

فقال: " وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك لا يصلح أن يكون علة للبناء، وعللُ البناء محصورة ليس هذا منها "(السمين الحلبي، ١٩٨٦م، ١/ ١٦٩٠).

واختار الفراء قراءة عبد الله بن مسعود وذلك بـ(ما) الموصولة، ورجّحها على مذهب الأخفش مع عدم إنكاره، إذ قال: "قرأ حمزة ومجاهد (بينُكم) يريد وصلكم، وفي قراءة عبد الله (لقد تقطع ما بينَكم)(١) وهو وجه الكلام، إذا جعل الفعل لبين ترك نصباً، كما تقول: أتاني دونك من الرجال فترك نصباً وهو في موضع رفع؛ لأنه صفة، وإذا قالوا: هذا دون من الرجال رفعوه في موضع رفع. وكذلك تقول: بين الرجلين بين بعيد، وبون بعيد، إذا أفردته أجريته في العربية وأعطيته الإعراب "(الفراء، ١٩٨٣م، ١/ ٣٤٥- ٣٤٦).

وتابع الزجاج الفراء، إلا أنه جعل الرفع أجود(الزجاج، ١٩٨٣م، ٢/ ٢٧٣)، قال الأزهري: "وكان أبو حاتم(٢) يُنكر هذه القراءة ويقول: من قرأ "بينَكم" لم يَجُز إلا بموصول، كقولك: ما بينكم. قال: ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة، لا يُجيز العرب: إنَّ قام زيد، بمعنى: إن الذي قام زيد. قلت: أجاز الفراء، وأبو إسحاق النحوي(١) النصب، وهما أعلم بالنحو من أبي حاتم. و الوجه في ذلك أن الله خاطب بما أنزل في كتابه قوماً مشركين...أراد: لقد تقطع الشِّرك بينكم، فأضمر" الشرك "لما جرى من ذكر الشُّركاء، فافهمه"(الأزهري، ١٩٦٤م، بين).

و رُدَّ على قول أبي حاتم السابق بقولهم: "العرب تجعل (بين) اسماً من غير ما، ويُصَدِّق ذلك قولُه تعالى: ﴿بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾ [الكهف: ٦١] فجعل (بين) اسماً من غير (ما)، وكذلك ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨](السمين، ١٩٨٦م، ١/ ١٦٩١). وعليه فإنَّني أقول: إنَّ (بين) لا تعدو أن تكون إمَّا اسماً أو ظرفاً، والاسم دلالته الفراق، ولبين دلالة الوصل وهي ناتجة عن الظرف، فأصبحت اسماً أيضاً، ولهذا فهي من الأضداد. أما الظرف فهو عام للمكان والزمان ويحدد ذلك الاستعمال، وليس كما قال بعضهم: إنَّه للمكان

---

(١) انظر القراءة في: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، ط١، بيروت، دار الشروق، ١٩٨١م، ص ١٤٥، و ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٢٦١.

(٢) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني: من كبار العلماء باللغة والشعر، ومن أهل البصرة، له العديد من الكتب، منها: ما تلحن فيه العامة، و الأضداد، و المختصر في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه، وغيره (ت ٢٤٨ هـ). انظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج، الفهرست، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٨م، ١/ ٥٨، و القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م، ٢/ ٥٨، ابن خلكان، أبو العبَّاس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان و أنباء أبناء هذا الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٧م، ١/ ٢١٨، والسيوطي، بغية الوعاة، ص ٢٥٦، والزركلي، الأعلام، ٣/ ١٤٣.

(١) يقصد الزجاج.

فقط. كما أنَّ هذا الظرف متوسط التصرف، ولهذا فإنَّني أرجح ما ذهب إليه أبو حيان، ودليل ذلك ما جاء في القرآن الكريم وغيره، و الملاحظ أنَّ قراءتي النصب والرفع لقول الله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ وما نتج عنهما من توجيه للقراءتين تؤديان دلالة واحدة، ولهذا قال القرطبي: "فالقراءتان على هذا بمعنى واحد، فاقرأ بأيهما شئت "(القرطبي، ٢٠٠٣م، ٤٢/٧).

المبحث الثاني: تأصيل (بينا) و(بينما).

تستعمل (بينا) (بينما) بمعنى على حين، أو بمعنى المفاجأة، وقيل بمعنى(إذْ)وهما ظرفان يقعان في صدر الكلام على صحيح الاستعمال[1]، خاصان بالزمان دون المكان، ولا بدّ لها من جملتين كأدوات الشرط (انظر هذه الأوصاف في: (الفراء، ١٩٨٣م، ٤٦٠/١، والحريري، ١٩٩٨م، ٧٧). وقد اختلف العلماء في ألف (بينا) و (ما) (بينما). فأما الألف فقد تعدد آراء العلماء فيها على سبعة أقوال، هي: أولاً: أنها إشباعٌ؛ لتهيئة(بين) للإضافة، إي إنَّ الألف في (بينا)إنما هي فتحة أُشبعت فصارت أَلفاً، وقال بهذا الرأي ابن جني (ابن جني، ١٩٨٥م، ٧١٩/٢)، والرضي الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٦/٣)، وقال البغدادي: "وهكذا كل من شرح (بينا) قال: الألف نشأت عن إشباع الفتحة" (البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٧/٧). وذكر ابن جني أنَّ في هذه المسألة العديد من الآراء، واختار الإشباع حيث يقول: "ومِن مَطْل الفتحة عندنا "ويذكر بينا (ابن جني، ١٩٧٩م، ١٢٢/٣)، وقد فسّر هذه المسألة بقوله: "واعلم أن الألف قد زيدت في أثناء الكلام على أنها ليست مصوغة في تلك الكلم؛ وإنما زيدت لمعان حدثت وأغراض أريدت، وهي في تقدير الانفكاك والانفصال، فمن ذلك أن العرب قد أشبعت بها الفتحة يقولون: بينا زيد قائم أقبل عمرو؛ وإنما هي (بين) زيدت الألف في آخرها إشباعا للفتحة... وهو كثير، ومن ذلك فيما حدثنا به أبو علي قولهم: جيء به من حيث وليسا، أي: وليس فأشبعت فتحة السين إما لبيان الحركة في الوقف وإما كما ألحقت بينا في الوصل" (ابن جني، ١٩٨٥م، ٧١٩/٢- ٧٢٠، وانظر: ابن جني، ١٩٩٠م، ١٢٢/٣). واعترض على هذا الرأي زين العرب[1] بقوله: "وقول الجوهري(١٩٩٠م،بين) نشأت الألف من

---

[1] شاع في الكتابات العصرية توسط (بينما) بين جملتين، مثل: كان عليٌّ يتكلم بينما دخل خالد، وقد أجاز البعض ذلك قياساً على (بين)، انظر: قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣١١/١، واستعمله الأفغاني في الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٢٨٨، ونحن نعلم أنّنا نحتكم في قواعدنا إلى المسموع الصحيح من كلام العرب الذي يعد حجة، لا إلى ما شاع في الاستعمال في كل عصر من العصور، ولو كان الأمر كذلك لما كان لقواعد اللغة أدنى قيمة، إذ تكون القواعد رهناً لما يستعمله كل أهل لغة في زمانهم.

[1] زين العرب، علي بن عبيدالله بن أحمد ابن زين الدين أبي المفاخر الشهير بزين العرب: عالم بالحديث والنحو. مصري، صنف كتبا منها "شرح الأنموذج للزمخشري " شرح كليات القانون لابن سينا " و "شرح مصابيح السنة للبغوي، ت ٧٥٨ هـ. انظر ترجمته في: الحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، كشف الظنون، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢م، ١٦٩٩/٢، البغدادي، إسماعيل، هدية العارفين، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢م، ١/ ٧٢٠، و الزركلي، الأعلام، ٣١٠/٤.

إشباع الفتحة ففيه نظر وهو أن الألف إنما تتولد من الفتحة في القافية" (البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٧/٧).

ثانياً: كافة، وقد ذكر هذا الرأي العديد من العلماء (انظر: المرادي، ١٩٩٢م، ص١٧٥، وابن هشام، ١٩٨٦م، ص ٤١٠، والسيوطي، ٢٠٣/٢، والبغدادي، ١٩٧٩م، ٥٥/٧) بيد أنَّني لم أجد أحداً أسنده لأحد بعينه – على حدِّ اطلاعي - و قولهم: كافة، أي تكف (بين) عن الإضافة، وقد اعتُرض على هذا الرأي، قال السيوطي: "كون الألف كافة لم يثبت وثبت كونها إشباعا"(السيوطي، ٢٠٦/٢).

ثالثاً: زائدة، وقال به الحريري (١٩٩٨م، ص٧٧)، وقال السيوطي: لاحقة (السيوطي، ٢٠٣/٢)، وشرحه يدل على الزيادة، وتابعهم الأفغاني(٢٠٠٣م، ص٢٨٨)، وأورد هذا الرأي ابن هشام في المغني(ص٢١٠).

إنَّ هذا الرأي لا يجعل للألف قيمة، فوجودها وعدم وجودها سيان؛ فهل ما تؤديه (بين) من دلالة في النص مساوٍ لـ(بينا)؟

رابعًا: بدلٌ من تنوين العوض، ولم أجد أحداً قال بهذا الرأي إلا زين العرب في أحد قوليه، فقال: "والحق أن بينا أصله بيناً بالتنوين، والتنوين فيه للعوض عن المضاف إليه المحذوف، وهو الأوقات ثم أبدل الألف من التنوين في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف فثبتت الألف ثبوتها في الوقف بدل التنوين" (البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٧/٧). وبالتالي فالألف عوض عن التنوين الذي هو عوض عن كلمة، وهي (أوقات)، وعلق البغدادي عليه بقوله: "وعلى هذا فألف بينا عوض العوض. ومثله غير معروف" (البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٧/٧).

خامساً: بقية (ما)نسب هذا الرأي للفراء(انظر: ابن جني، ٢٠١٠م، ص٣٠٠، والبغدادي، ١٩٧٩م، ٥٧/٧) . واختاره الشيخ خالد الأزهري، فقال: "ومثال بينما أو بينا قولك: بينما أو بينا زيد قائم أو يقوم زيد والصحيح أن ما كافة لبين عن الإضافة فلا محل للجملة بعدها من الإعراب وأصل (بينا) (بينما) فحذفت الميم" (الأزهري، ١٩٩٦م، ص٤٢)، وذكره المرادي في الجنى الداني(انظر: ص١٧٦). قال أبو علي رداً على من قال بهذا الرأي: "هذا لا يعرف إلا بوحي أو خبر نبي "(ابن جني، ٢٠١٠م، ص٣٠٠)، ويؤكد القيسيّ هذا بقوله:" ومن زعم أن "بينا" محذوفة من "بينما"، احتاج إلى وحي يصدقه" (القيسي، ١٩٨٧م، ٣٩٩/١).وجعل البغدادي هذا الرأي من أبعد الأقوال عن الصواب (البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٩/٧). كما أنَّ العلماء قد فرقوا بين (بينا) و (بينما) في مسألة دخول (إذا) و(إذ) عليهما – كما سنرى لاحقاً – فلو كانا شيئاً واحداً لما كان هذا التفريق، ومسألة إضافة (بينا) إلى مصدر مفرد دون (بينما).

سادساً: للتأنيث، رأى الجوهري أنَّ (بينا) بوزن (فعلى) (١٩٩٠م، بين)، وقال به ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة(انظر: ص١٤٤/٥) وذكر هذا الرأي السيوطي فقال: "وزعم قوم أن الألف للتأنيث ووزنها (فعلى) ورد بأن الظروف كلها مذكرة إلا ما شذ وهو قدام ووراء" (السيوطي، ٢٠٦/٢). ووصفه المرادي بالضعف(المرادي، ١٩٩٢م، ص١٧٦).

سابعاً: عوض، وهذا رأي أبي الفتح المطّرزي، حيث يقول: "وقد يُحذَف الْمضاف إليه ويعوَّضُ عنهُ (ما) أَو (أَلِفٌ) فيقال: بَيْنَمَا نَحْنُ كَذَا وَبَيْنَا نَحْنُ كَذَا" (المطرزي، ١٩٧٩م، ٩٨/١)، وتابعه زين العرب، وهو أحد قوليه، ولذا يعلق البغدادي بقوله: "وهذا غير قوله الأول الذي جعل الحق عنده" (البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٩/٧).

إلا أنَّ هذا المحذوف لم يذكر أصلاً حتى تكون الألف أو ما عوضاً عنه بعد الحذف، بل إنّ الظرف الزمان مقدر قبل دخول (الألف) أو(ما)، ولذلك يقول الرضي: "وتقدير: فعلت، بين خروجك ودخولك: أي زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه" (الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٥/٣، وانظر أيضاً: نكري، ٢٠٠٠م، ١٧٨/١، وحاشية الصبان، ٣٨٠/١). وأمَّا (ما) في (بينما) ففيها ثلاثة أقوال هي:

أولًا: زائدة، وقال به الحريري(١٩٩٨م، ص٧٧)، وابن عصفور(الأشبيلي، ١٩٨٢م، ٤٠٥/٢)، الرضي(الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٥/٣)، وأبوحيان الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤٤٤/٤)، وذكره ابن هشام في المغني (انظر: ص ٤١٠).

ثانيًا: كافة، وقال به ابن مالك ابن مالك (١٩٨٢م، ٩٣٥/٢)[1]، والمغاربة كما ذكر ذلك السيوطي(٢٠٦/٢)، وذكر ابن هشام هذا الرأي في المغني(انظر: ص٤١٠).

ثالثًا: ما بمعنى الزمان فلا حذف فيه، وهو القول الثاني لزين العرب (البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٩/٧)، ولم أجد أحدًا قال به.

و بعد هذا العرض للآراء المختلفة في ألف و ما (بين) نود أن نشير إلى أنَّ المقصود بالزيادة عند ابن جني (الإضافة)، وليست بمعنى الزائد الذي لا قيمة له، وينطبق هذا على (ما) فالقول بالزيادة فيه مذهبان – سنبينه بالتفصيل في المبحث الثالث - الزيادة بدون تقدير محذوف وهذا يجعل (ما) لا قيمة لها، والزيادة مع تقدير محذوف كما هو مذهب الفارسي و ابن جني، ولعل هذا الرأي هو أجود الآراء و أقربها للصواب، فابن جني يجعل عِلَّة زيادة (الألف) في أمرين:

الأول: تسهيل عملية النطق؛ إذ تساعد عملية مطل الحركة على تسهيل النطق، ووصل الكلام بعضه ببعض.

الثاني: غرض دلالي تركيبي في آن معًا، فالغرض الدلالي هو الإشارة إلى الزمن المحذوف، أي كلمة (أوقات) مع عدم الحاجة إليه ظاهراً في التركيب إذ أخرجتها من إطارها الدلالي السابق لتدل على المفاجأة. وأما الغرض التركيبي فهو جعل العلماء علّة هذا الإشباع "قصد إضافة (بين) إلى الجملة ليكون دليلا على عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ لأنه إنما يؤتى بها للوقف" (الحريري، ١٩٩٨م، ص٧٧، والمطرِّزي، ١٩٧٩م ٩٨/١، الاستراباذي١٩٩٦م، ١٩٦/٣). ونحن لا ننكر أنَّ ألف (بينا) من الناحية الصوتية هو فتحة زيدت على

---

[1] وقال في شرح التسهيل: " قيل فيها (بينما) الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة للجمل) وهذا الكلام يوحي بعدم تبني ابن مالك لهذا القول، ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف: شرح التسهيل، تحقيق، عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، ط١، القاهرة، مكتبة هجر، ١٩٩٠م، ٢/ ٢١٠.

فتحة (بين)، أو ما يسمى (مطلًا)[1] إلا أنَّنا وعند النظر في كل الأمثلة التي ذكرها العلماء في مسألة (إشباع الفتحة) نجد أنَّ غالب الكلام يكون بدون هذا المطل، فإن دعت الحاجة إلى ذلك كالوصل أو بيان الحركة أو التذكر مُطلت الحركة، أي أنَّه لضرورة، مع عدم وجود فرق دلالي بين أصل الكلمة وإشباعها، لكنَّ (بينا) ذات استعمال مطرد في بابها ؛ إذ إنَّ (ألف) في (بينا)، وهذا الفرق يخرج (بينا) من الحاجات الدلالية عند المتكلم، ليضعها في إطار دلالي تركيبي آخر مختلف عن الأصل الذي هو (بين).

وأمّا (ما) في (بين) فغالب ما عليه العلماء الرأي الأول ؛ وذلك لأنهم يجعلون للجملة محلاً بعدها- كما سنرى لاحقاً- فهم يرون حاجة (بين) للإضافة، إذ هي ملازمة لذلك، فدخول (ما) أخرجها عن بابها إلى باب آخر، ولهذا فلـ(ما) أهمية كبرى في الدلالة، قال الحريري: "وليس ببدع أن يتغير حكم (بين) بضم (ما) إليه ؛ لأن التركيب يزيل الأشياء عن أصولها ويحيلها عن أوضاعها ورسومها ألا ترى أن رب لا تدخل إلا على الاسم، فإذا اتصلت بها ما، غيرت حكمها" (الحريري، ١٩٩٨م، ص٧٧).

المبحث الثالث: الإضافة في (بينما) و (بينا):

المطلب الأول: موضع الجملة بعدهما:

إذا لحقت (الألف) أو (ما) (بين) لزم إضافتها إلى الجمل، وقد اختلف العلماء حول نوع الجملة بعد (بينما) و (بينا) فخص بعضهم الاسميَّة بذلك[1]، ورأى بعضهم جواز إضافة الفعلية أو الاسمية كأبي حيان(الأندلسي،١٩٩٨م،١٤٠٦/٣)، و السيوطي(٢٠٥/٢).

والأمثلة على ورود الجملة الاسمية بعدهما كثيرة، أو بالأحرى الغالبة، وما جاء على الفعلية فقليل، ومثال الاسمية قول الشاعر:

فاسْتَقْدِرِ اللهَ خَيراً وارْضَيَنَّ بهِ
فَبينَما العُسْرُ إذا دارَت مَيَاسيرُ
وبينما المَرْءُ في الأحياءِ مُغْتَبِطاً
إذا هوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأعاصيرُ[2]

---

[1] وقد تناول ابن جني هذه المسألة في الخصائص في باب(مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) " وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير ألا ترى أنّ مِن متقدّمي القوم من كان يسمِّي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألِف الصغيرة. ويؤكّد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومَطَلتْ الحركة أنشأْت بعدها حرفا من جنسها" انظر: ٣١٦/٢.

[1] قال القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول: (وقال صاحب اللباب أنهما لازمتا الإضافة إلى الجملة الاسمية) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٨٧/١. فإن كان يقصد العكبري فقد بحثت عن هذا الكلام في كتابه (اللباب) ولم أجده، فلعله يقصد غيره، هذا والله أعلم.

[2] البيت من البسيط، و جاء في: الزبيدي، تاج العروس (دهر): أَنشد أَبو عَمْرِو بنُ العَلاَءِ لرَجُل من أَهْل نَجْد. وقال ابنُ بَرِّيّ، هو لِعِثْيَرِ بنِ لَبِيدٍ العُذْرِيّ. وقيل: هو لحُرَيْث بن جَبَلَةَ العُذْرَيّ. قلت: وفي البصائر للمُصنّفِ: لأَبي عُيَيْنة المُهَلَّبيّ. وهو بلا نسبة في: سيبويه، عثمان أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، ٣٠٠/١، و ابن جني، سر الصناعة، ٢٥٥/١، و ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللُّمع في العربية، تحقيق فائز فارس،ط١، الأردن، دار الأمل، مكتبة الكندي، ١٩٨٨م، ص١٩٩، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١١٥، و السيوطي، همع الهوامع، ١٧٦/٢، و٢٠٥/٢.

ومثال الفعلية:

قول الحُرَقة بنت النُّعمان:

بَيْنا نَسوسُ الناسَ والأَمرُ أَمْرُنا

إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ[١]

وقول وَبْرَة السّارق:

بَيْنَا أَنَازِعُهُم ثَوْبِي وأَجْحَدُهُمْ

إِذْا بَنُو صُحُفٍ بالحَقِّ قَدْ وَرَدُوا[٢]

وأضمر المانعون (نحن) قبل الفعل(البغدادي، الخزانة، ١٩٧٩م،٦٧/٧)، وجعل بعضهم ورود الجملة الفعلية بعدهما من باب الشرط، قال أبو حيان: " ويشترط بـ (بين) بقولهم: بينا أنصفني ظلمني، و بينما اتَّصل بي قطعني" (الأندلسي،١٩٩٨م،١٤٤٤/٣)، وقال السيوطي بعد أن أورد بيت الحُرَقة بنت النُّعمان: "وتقول: بينما أنصفتني ظلمتني... وزعم ابن الأنباري أن (بين) حينئذ شرطية" (٢٠٦/٢).

والحقيقة أنَّ دلالة الشرط ضعيفة ههنا، والناظر في الشواهد الشعرية أو الأمثلة التمثيلية يجد أنَّ الدلالة تشير إلى بروز عنصر للمفاجأة أثناء وقوع الحدث، فلو نظرنا إلى بيت وبرة السابق لوجدنا أنه كان يحول أن ينتزع ثوبه من أيدي من يتهمونه وفجأة ظهر الشهود على ما اقترف، وبهذا يظهر أن لا شرط في الكلام.

و لقد تباينت آراء العلماء حول موقع الجملة بعد (بينما) و (بينا) تبعاً لموقفهم من (الألف) و (ما)، فمن رآهما كافتين جعل الجملة لا محل لها من الإعراب(انظر: الانصاري،١٩٨٥م، مغني اللبيب، ص ٤١٠، و البغدادي، ١٩٧٩م، ٥٨/٧) فجملة (نحن نرقبه) في قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أتانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راعٍ[٣]

وجملة (نحن بالأراك)، في قول جميل بثينة:

بَيْنَمَا نَحْنُ بالكثيب ضُحىً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[٤]

لا محلَّ لهما من الإعراب عند أصحاب هذا الرأي، وتابعهم الغلاييني،مبيِّناً العلة فيما ذهبوا إليه حيث يقول: "ومنهم من يكفُّهُما عن الإضافة بسببِ ما لحقهما من الزيادة، وهو الأقربُ؛ لبُعدهِ من التكلُّف" (١٩٨١م،٦٥/٣).

أمّا مذهب جعل (الألف) و (ما) زائدتين، ففيه قولان:

---

[١] البيت من الكامل، وهو في: ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م، ١٧٥/٢، وابن منظور، اللسان (بين)، والمرادي، الجنى الداني،ص ٣٧٦، و ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٤٢/١، و السيوطي، همع الهوامع،٣ / ٢٠٢، وقوله: نتنصف أي: نخدم.

[٢] البيت من البسيط، انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م (باب الأبناء) و بنو الصُّحُفِ: الشّهودُ، وهو بلا نسبة في: البغدادي، الخزانة، ٦٧/٧.

[٣] البيت من الوافر، وهو لرجل من قيس عيلان، انظر: سيبويه، الكتاب، ١٧١/١، وابن جني، سر الصناعة، ٢٣/١ و٢/ ٧١٩، والزمخشري، المفصَّل،١٧٢، وابن منظور، اللسان (بين).

[٤] البيت من الخفيف وهو في: جميل بثينة، أبو عمر جميل بن عبدالله بن معمر، الديوان، تحقيق إميل بديع يعقوب،ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م،ص ١٨٨، وهو بلا نسبة في: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤١٠، ويروى (بالأراك معا) بدل(بالكثيب ضحى).

الأول: ويرى أنَّ (بين) مضافة إلى الجملة نفسها دون حذف، وهي في موضع جر، وهو مذهب الجمهور (انظر: السيوطي، ٢٠٥/٢).

الثاني: ويرى أنَّ (بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: (بين أوقات نحن نرقبه و بين أوقات نحن بالأراك) هو مذهب الفارسي(انظر: ابن جني، ٢٠١٠م، ص ٢٩٩، والأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤٠٦/٤، و السيوطي، ٢٠٧/٢)، و ابن جني (١٩٩٠م، ١٢٢/٣)، واختاره ابن الباذش(**انظر: السيوطي، ٢٠٧/٢، وحاشية الصبان، ٣٨٠/١)، و ابن يعيش(٩٩/٤)**، وقرره الرضي(الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٥/٣). فقال: "وأما إذا كف بـ(ما) أو (الألف) وأضيف إلى الجمل، فلا يكون إلا للزمان، لما تقدم من أنه لا يضاف من المكان إلى الجمل إلا (حيث)، و(بين) في الحقيقة، مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيد قائم، أي بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار (بين) المضاف إلى الزمان زمانا".

أما باقي الآراء فلم أجد – على حد اطلاعي – لها بيانًا لموضع الجملة بعدهما بحسب ما ذهبوا إليه من رأي، ولعل الصواب ما جاء في الرأي الثاني؛ إذ إنَّ اختصاص (بينما) و (بينا) بالزمان يجعل من تقدير محذوف دال على هذا الظرف أمراً ضرورياً، هذا من جهة، ولو قلنا: إنَّ الإضافة إلى الجملة فالمقصود المصدر؛ لأنَّ الأصل في الإضافة أن تكون لما يجوز إضافته والجملة ليس لها ذلك، قال ابن يعيش: " وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمراد المصدر، فإذا قلت: هذا يوم يقوم زيد، فإنما تريد: يوم قيام زيد فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل، ومدلولاتها معان... فالإضافة في الحقيقة إنما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة؛ إذ الإضافة لا تجوز إلاّ إلى ما تجوز إضافته "(ابن يعيش، ١٦/٣). وعليه لعل تقدير البيتين السابقين هو: بين أوقات رقبتنا إياه، وبين أوقات وجودنا بالأراك.

المطلب الثاني: إضافة (بينا) للمصادر:

ترد هذه المسألة في الكتب مرتبطة بالأصمعي، لما قاله في حق بيت أبي ذؤيب الهذلي:

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوغِه

يَوْماً أُتيحَ لهُ جريءٌ سَلفَعُ[1]

قال التبريزي: "روى الأصمعي (بَيْنا تَعَنُّقِهِ) مجروراً، وكان يقول: (بينا) يضاف إلى المصادر خاصة، والنحويون يخالفونه، ويقولون: بينا وبينما عبارتان للحين، وهما مبهمتان لا تضافان إلاّ إلى الجمل التي تُبيِّنُهما، تقول: بينما أنا جالس طلعَ زيدٌ، والمعنى: حين أنا جالسٌ... ورواية النحويين (تَعَنُّقُهُ) بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبره مضمرٌ، كأنه قال: بينما تعنُّقُهُ

[1] البيت من الكامل وهو في: ابن جني، الخصائص، ١٢٢/٣، وسر الصناعة، ٢٩/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٤/٤، والبغدادي، الخزانة، ٦٧/٧، وفي لفظة (تعنُّقه) روايات عدة، وهي: تعنُّقُهُ (بالرفع) وتعنُّقِهِ (بالجر) وتعانقِهِ (بالجر) وتعانقُهُ (بالرفع).

الأبطال حاصلٌ معهودٌ أتيحَ له رجل جريءٌ المقدم "(١٩٨٧م، ١٧٢٢/٣- ١٧٢٣).

فإن كان الأصمعي يقصد مدلولات الجمل، فهو على ما قال النحاة. وإن كان يقصد المصدر ذاته – وهذا هو الظاهر - فالعلماء يرون أنَّ الكلام فيه تقدير، وليست الإضافة مباشرة هنا "فإن قيل: فإلام أضاف الظرف الذي هو بين؟ وقد علمنا أن هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلاّ إلى ما يدل على أكثر من الواحد، أو ما عطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف نحو المال بين القوم، والمال بين زيد وعمرو وقوله: نحن نرقبه (جملة) والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف، فالجواب أن ههنا واسطة محذوفاً وتقدير الكلام: بين أوقات نحن نرقبه أتانا أي أتانا بين أوقات رقبتنا إياه...ثم إنّه حذف المضاف الذي هو أوقات، وأولى الظرف الذي كان مضافاً إلى المحذوف الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها "(ابن جني، ١٩٨٥م، ١/ ٢٣-٢٤، وانظر أيضاً: ابن جني، ٢٠١٠، ص ٣٢٤).

وهذا ما فسَّر به ابن يعيش بيت أبي ذؤيب السابق، إذ قال: "والمراد بين أوقات تعنقه الكماة " (٤/ ٩٩). وقال به الرضي، ورجَّح الرفع، فقال: "ويجوز إضافة بينا، دون بينما، إلى المصدر(البيت) بتقدير: بين أوقات تعانقه، والأعرف: الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر،أي: تعانقه حاصل" (الاستراباذي، ١٩٩٦م، ٢٠٠/٣)، قال البغدادي: "أقول: الأولى أن يقول: حاصلان؛ لأن قوله: وروغه معطوف على تعنقه "(البغدادي، ١٩٧٩م، ٦٥/٧).

قال ابن بري: ومثلُه في جواز الرفع والخفض بعدها(ابن منظور، ١٩٨١م، بين)قولُ الآخر:

كُنْ كيفَ شِئْتَ فقَصْرُك الموتُ

لا مَزْحَلٌ عنه ولا فَوْتُ

بَيْنا غِنَى بيتٍ وبَهْجَتِهِ

زالَ الغِنَى وتَقَوَّضَ البيتُ[1]

وجاء في لسان العرب رأي المبرّد في (بينا) فقال: " إذا كان الاسم الذي يجيء بعد(بَيْنا) اسماً حقيقيّاً رفَعته بالابتداء، وإن كان اسماً مصدريّاً خفضْتَه ويكون(بَيْنا) في هذا الحال بمعنى بينَ "(ابن منظور، ١٩٨١م، بين). إلا أنَّ هذا الخفض ليس على الوجوب بل هو على الجواز(ابن جني، ٢٠١٠، ص٣٢٤)، قال البغدادي: "يجوز إضافة (بينا) إلى المصدر يعني إلى الأسماء المفردة إذا كان فيها معنى الفعل حملاً على معنى (حين) كقولك: بينا قيام زيدٍ أقبل عمرو أي: حين قيام هذا أقبل ذاك. فإن وقع بعدها اسم جوهرٍ لم يكن إلا رفعاً نحو: بينا زيدٌ في الدار أقبل عمرو "(١٩٧٩م، ٦٥/٧- ٦٦، وانظر: ابن منظور، ١٩٨١م، بين). وسببه أنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها إلا ما يعطي معنى الفعل وذلك الجملة، والمصدر من المفردات(السيوطي، ٢٠٧/٣).

ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب: إنّ من رواه بجر (التعانق) مخطئ؛ لأن (تفاعل) لا يتعدى، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعديا إلى واحد

---

[1] البيتان من الكامل، و ينسبان للخليل بن أحمد انظر: قبّش، أحمد، مجمع الحكم و الأمثال، بيروت، دار الرشيد، ١٩٨٥م، باب (الموت والردى) ص ٤٧٦.

نحو: عاطيت زيدا الدراهم وتعاطينا الدراهم، وإن كان متعدياً إلى واحد فإنه يصير لازما نحو: تضارب زيد وعمرو ويخرج نحو: جاوزت زيداً (الإشبيلي، ١٩٨٢م، ٤٠٥/٢).

ويرد ابن هشام على القول السابق بقوله: "وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن (تفاعل) لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يخص الرد برواية الجر ولا معنى لذلك"(الأنصاري، ١٩٨٥م، ص٦٧٧).

و نُقل أنَّ بعض العلماء ألحق (بينما) بـ (بينا) في جواز إضافتها للمفرد، قال أبو حيان: " واختلفوا في إضافة (بينما) إلى المفرد، نحو: بينما قيام زيد قام عمرو، والصحيح المنع"(الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤٠٦/٣)؛ لأنه لم يسمع ولا يسوغ قياس بينما على بينا(السيوطي، ٢٠٧/٣).

إنَّ ما ذهب إليه العلماء من تقدير محذوف بعد (بينا) أمر يتوافق مع دلالة النصوص، ومع تركيب الكلام، إذ إنَّ الأصمعي اشترط لهذا الأمر صلاح وقوع (بين) مكان (بينا)، و في هذا دلالة واضحة لعودتنا إلى شروط (بين) وحاجتها لما هو أكثر من اثنين، إذ إنَّ (التَّعَنُّق) لم يكن لفارس واحد بل كان لمجموعة، ولكل واحد منهم وقت، وبالتالي كان (التَّعَنُّق) متعدِّدا مع تعدد أوقاته، بل أقول: إنَّ رواية الرفع تعيد المسألة أيضاً لتقدير أوقات، على ما هو مذهب أبي علي و ابن جني السابق، إذ لو كان تقدير الكلام: بينا تعانقه حاصل، لكان أصله: بينا أوقات تعانقه حاصل.

المبحث الرابع: مجيء (إذ) و (إذا) في جواب (بينا) و (بينما).

إذ و إذا من الأدوات التي تقتضي وجود جملة بعدها لِيتمَّ بها معناها، وتعرَّف (إذ)بأنها: كلمة تدل على ما مضى من الزمان(الجوهري١٩٩٠م، إذ)، وقال أبو حيان في حقها:" إذ: اسم ثنائي الوضع مبني لشبهه بالحرف وضعاً أو افتقاراً، وهو ظرف زمان للماضي، وما بعده جملة اسمية أو فعلية... وهو ملازم للظرفية إلا أن يضاف إليه زمان "(الأندلسي، ٢٠٠١م، ١/ ٢٨٤. وتكون للمفاجأة وهي الواقعة بعد(بينا)أو (بينما)، ولا يليها إلا الفعل الواجب (انظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٣٢/٤، والاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٥/٣، وابن هشام، ١٩٨٥م، ص١١٥). وخالف أبو حيان فلم يرَ وقوع (إذ) للمفاجأة ولا لغيرها، فقال: " ولا يكون مفعولاً به، ولا حرفاً للتعليل أو المفاجأة، ولا ظرف مكان، ولا زائدة، خلافاً لزاعمي ذلك "(الأندلسي، ٢٠٠١م، ٢٨٤/١).

وعرَّف سيبويه (إذا) بقوله: "أمَّا (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم، وتكون (إذ) مثلها أيضاً، ولا يليها إلاّ الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد "(سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٣٢/٤). ولم تستعمّل إلاّ مضافةً إلى جملة، تقول: أجيئك إذا احمرّ البُسْرُ، وإذا قدِم فلان. وهي ظرف(الجوهري١٩٩٠م). وقال ابن هشام: "إذا: على وجهين؛ أحدهما أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج لي جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فإذا الأسد بالباب"(ابن هشام، ١٩٨٥م، ص١٢٠). وقول ابن هشام وتختص بالجمل الاسمية محل خلاف، قال أبو

حيان: " نص الأخفش في الأوسط على أن الجملة المصحوبة بـ(قد) تليها وهي فعلية تقول: خرجت فإذا قد ضرب زيد عمراً"(الأندلسي، ٢٠٠١م، ٦/٢٤٠- ٢٤١).

واختلف النحويون في (إذ) الفجائية، فرأى بعضهم أنها ظرف مكان، كالمبرد(انظر: الاستراباذي، ١٩٩٦م، ٣/١٩٨)، وابن جني(٢٠١٠م، ص ٣٠٠)، وابن الباذش(انظر: حاشية الصبان، ١/٣٨٠)، وجعلها الزجاج ظرف زمان (الزجاج، ١٩٨٣م، ١/١٠٨و ٤٠٠)، وحكم غيرهم بحرفيتها كابن بري(انظر: الاستراباذي، ١٩٩٦م، ٣/١٩٩)، والرضي(السابق نفسه)، والشيخ خالد الأزهري(١٩٩٦م، ص ٩٨)، ورآها أبو عبيدة زائدة (أبو عبيدة، ١/١١و ١/٣٦- ٣٧). وتباينت آراء النحويين في (إذا) الفجائية، فرأى بعضهم أنها ظرف زمان، ومنهم: الرياشي(انظر: الأندلسي، ٢٠٠١م، ٤/٣٥٨، والسيوطي، ٢/١٨٣)، والزجاج (١٩٨٣م، ١/١٠٨، والزمخشري (الكشاف، ١/٧٥)، واختاره ابن طاهر، وابن خروف (انظر: المرادي١٩٩٢م، ص ٣٧٤ – ٣٧٥، و ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/ ١٠٢ – ١٠٣، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/١٨٣). ومنهم من جعلها ظرف مكان، وهو مذهب المبرد (انظر: الاستراباذي، ١٩٩٦م، ٣/١٩٨ الأندلسي، ٢٠٠١م، ٤/١٣٤، والسيوطي، ٢/١٨٣)، وقال آخرون: هي حرف. وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش (المرادي١٩٩٢م، ص ٣٧٤ – ٣٧٥، والأندلسي، ٢٠٠١م، ٤/٣٨٥)، وقال به: ابن بري ووافقه الرضي (الاستراباذي، ١٩٩٦م، ٣/١٩٨)، واختاره ابن مالك (١٩٩٠م، ٢/٢١٠).

أمَّا من قال بحرفيتها فاحتج بأنه في حال وقعت (إنَّ) المكسورة بعدها، فما العامل؟ وهذه لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

وكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَما قِيلَ سِيداً
إذَا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[1]

وردّ على هذه الحجة بأنَّ في الكلام حذفاً، فإذا قلت: خرجت فإذا إنّ زيداً منطلق فالتقدير فإذا انطلاق زيد، إنه منطلق. فتكون إذا خبر مبتدأ محذوف (المرادي١٩٩٢م، ص ٣٧٥، وابن هشام، ١٩٨٦م، ص١٢١). وبيَّن ابن عقيل تفسير هذا البيت بقوله: " و روى بفتح (أنَّ) وكسرها فمن كسرها جعلها جملة مستأنفة والتقدير: إذا هو عبد القفا واللَّهازم، ومن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان والتقدير على الأول فإذا عبوديته أي ففي الحضرة عبوديته وعلى الثاني فإذا عبوديته موجودة "(ابن عقيل، ١٩٧٩م، ١/٣٥٦).

ولعلنا نقول: إنَّ (إذ) و (إذا) للزمان في أصلهما، فما الداعي لإخراجهما من هذا الباب إلى باب آخر، والمسألة تعتمد

---

[1] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: سيبويه، الكتاب، ٣/ ١٤٤، و ابن السَّراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السري، الأصول النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١/٢٦٥، وابن جني، الخصائص، ٢/٣٩٩، الزمخشري، المفصَّل، ص١٧١، والأنصاري، ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٦م، ص ٢٠٧. ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م، ١/٣٥٦. واللهازم: الأشداق.

على تقدير ذهني وخاصة عند من رأى المكان فيها، فقولنا: بينا زيد قائم إذ رأى هندًا، تقدر بقولهم: رأى زيد هندا بين أوقات قيامه في ذلك المكان، فلماذا التكلف؟ إنَّ النصوص السابقة والأمثلة المطروحة تتناول حدثاً تزامن حدوثه مع زمن آخر، أي: بين أوقات قيام زيد حين رأى هنداً، وكذا في الأمثلة السابقة، كقول جميل بثية مثلاً:

بَيْنَمَا نَحْنُ بالكثيب ضُحًى إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[٢]

أي: بين أوقات وجودنا بالكثيب حين أتى راكب على جمله.

أمَّا مجيء (إذ) و(إذا) الفجائيتين بعد(بينا) و (بينما)، فهي محل خلاف بين العلماء أيضاً، قال التبريزي: " وذكر سيبويه خاصة أنَّ (إذ) تقع بعدها للمفاجأة، تقول بينما نحن نسير إذ أقبل زيدٌ، وكثير من النحويين، والأصمعي ينكرون هذا، ويقولون: لا حاجة بنا إلى (إذ)، ألا ترى أنَّك تقول: حين زيدٌ جالس قام عمرو"(التبريزي، ١٩٨٧، ٣ / ١٧٢٢- ١٧٢٣. وانظر أيضاً: ابن يعيش،٤/٩٩،و الاستراباذي، ١٩٩٦م،٣/١٩٥، و المرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٧٦، والبغدادي، ١٩٧٩م، ٧/٦٦). قال سيبويه: " أمَّا (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم،وتكون (إذا) مثلها أيضاً، ولا يليها إلاّ الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد" (سيبويه،١٩٨٨م،٤/٢٣٢). وهذا الكلام الذي يقول به الأصمعي وجد سابقاً عند الفراء، ولكن على سبيل تساوي الدلالة بوجود (إذ) و(إذا) أو بعدم وجدودهما، حيث قال: " العرب تجعل (إذا) تكفى من فعلت وفعلوا.

[٣] سبق تخريجه ص٩ من هذا البحث.

وهذا الموضع من ذلك: اكتُفى بـ (إذا) من (فعلوا) ولو قيل: (مِن بعدِ ضراء مستهم مكروا) – وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةً مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١] كان صوابًا. وهو في الكلام والقرآن كثير. ونقول: خرجت فإذا أنا بزيد. كذلك يفعلون بـ (إذْ)؛ كقول الشاعر:

بينما هنَّ بالأراك معا

إذا أتى راكب على جملِه[١]

وأكثر الكلام في هذا الموضع أن تطرح (إذ) فيقال:

بينا تَبَغِّيهِ العَشَاء وطَوْفِه

وقع العَشاءُ به على سِرْحانِ[٢]

ومعناهما واحد بـ (إذ) وبطرحها" (الفراء، ١٩٨٣م، ١/٤٥٩- ٤٦٠). وقال بذلك الحريري (١٩٩٨، ص٧٧)، وتابعهما ابن مالك في ذلك فقال: "وتركها أقيس؛لأنَّ المعنى المستفاد معها مستفاد بذكرها، وكلاهما مروي عن العرب نثراً ونظماً "(ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢/٢٠٩).

و خالف أبو حيان هذا المذهب، فقال: " ومجيء (إذ) بعد بينا) و(بينما) عربي مسموع، فلا يلتفت لمن أنكره، والفصيح الكثير أن لا يؤتى بـ(إذ) "**(المرادي١٩٩٢م، ص٣٧٦، والأندلسي، ٢٠٠١م، ٤/٣٨٥)**

[١] البيت لجميل بثينة وقد سبق تخريجه، ص ٩ من هذا البحث.

[٢] البيت من الكامل، ولم أجد الشطر الأول من هذا البيت، أما الشطر الثاني فهو مثل يُضْرَب للرجُل يطْلُب الأمر التافِه فَيقعُ في هَلَكة،وقد نظم الشعراء عليه غير بيت،وهو في أغلب كتب الأمثال، والمعاجم، انظر على سبيل المثال: العسكري، جمهرة الأمثال، ص٥١٤- ٥١٥، و الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، ٢/١١٩.

قال الرضي: "والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح" (الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٦/٣). ويبين ابن يعيش حجة كلا الطرفين (المانعين والمجوِّزين) بقوله: "فإذا أتيت بـ (إذ) وأضفتها إلى الجواب لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه، والذي أجازه لأجل أنه ظرف، والظروف يُتَّسع فيها "(ابن يعيش، ٩٩/٤).

غير أنَّ الشواهد على مجيء (إذ) و (إذا) في جواب (بينا وبينما) كثيرة، و خصَّ بعضُهم مجيء (إذ) في جواب بينما، وإذا في جواب بينا (الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٦/٣) ومنها:

قال حُمَيْد الأَرقط:

بَيْنا الفَتى يَخْبِطُ في غَيْساتِه

إذ انْتَمَى الدَّهْرُ إلى عِفْراتِه[٣]

وقول الآخر:

بَيْنَا كَذَلك إذْ هَاجَتْ هَمَرَّجةٌ

تَسْبي وتَقْتُلُ حتى يَسْأَمَ الناسُ[٤]

وقال القطامي:

فبَيْنا عُمَيْرٌ طامحُ الطَّرف يَبْتَغي

عُبادةَ إذْ واجَهْت أَصحَم ذا خَتْر[٥]

قال ابن بري: "وهذا الذي قلناه – يقصد ذكره عدداً من الشواهد - يدلُّ على فسادِ قول من يقول إنَّ (إذ) لا تكون إلا في جواب بَيْنما بزيادة (ما)" (ابن منظور، ١٩٨١م، بين).

إنَّ العلماء أعادوا هذا الأمر إلى مستويات الفصاحة، إذ إنَّ المستوى اللغوي الأفصح هو عدم مجيء (إذ)و (إذا) بعد (بينا وبينما) و لعل الأمر يرتبط بسياق المقام عند المتكلم، إذ إنَّ الزيادة لا تكون إلا لغرض دلالي، وهي كما يقول ابن جني عن زيادة الألف: " وإنما زيدت لمعان حدثت وأغراض أريدت"(ابن جني، ١٩٨٥م)، وعليه فإنَّني أقول: إنَّ المتكلم أتى بـ(إذ) و (إذا) إظهاراً لعنصر المفاجأة وزيادة له في نفس السامع، إذ إنَّ الكلام بدونهما فيه دلالة المفاجأة لما تدل عليه (بينا) و (بينما) في الأصل لكنه أقل مما هو عليه مع (إذ) و(إذا).

وعلاوة على هذا فقد بيَّن الرضي علَّة دخول (إذ) و(إذا) على الجواب، فقال: "وإنما رتب (بينا) و(بينما) وكلما، مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى، لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أدخل (إذا) و (إذ) للمفاجأة في جواب بينا وبينما، ليدلا على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم"(الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٨/٣).

المبحث الخامس: العامل في (بينا) و (بينما).

إنَّ كون (بينا) و(بينما) من ظروف الزمان يحتم وجود عامل فيهما، إلا أنَّ هذا العامل لم يكن محل اتفاق بين العلماء؛ ولأنَّ جملة الجواب قد ترتبط بـ(إذ) أو (إذا)

---

[٣] الرجز بلا نسبة في: ابن منظور، اللسان (بين) و الزبيدي، التاج (غيس)، وغيساته: أَي نَعْمَة شَبابِه.

[٤] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: ابن منظور، اللسان(بين) و الزبيدي، التاج (همرج). والهَمْرَجَة: الخفة والسُّرْعة.

[٥] البيت من الطويل، وهو في: القطامي، الديوان، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، ط١، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠م، ص ٧٣، وابن منظور، اللسان (بين). والأَصْحَمُ والصُّحْمَةُ: سواد إلى الصُّفْرة. و الخَتْرُ: الغَدْرِ والخديعة.

الفجائيَّتين فقد اختلف العلماء في تقدير العامل لهما أيضاً تبعاً لمواقفهم منهما. وتلخص آراء العلماء في هذا المقام بالآتي:

أولاً: إنَّ جواب (بينا) و(بينما) لا يخلو من أن يكون مجردًا عن (إذ) أو (إذا) الفجائيَّتين وعليه فالعامل فيهما هو جوابهما، ففي قولنا: بينما أنا قائم أقبل عمرو، العامل هو الفعل (أقبل)، ويكون تقدير الكلام: أقبل عمرو بين أوقات قيامي في ذلك المكان، وهذا لا إشكال فيه. ويتبع لهذا الرأي من قال بزيادة (إذ) و(إذا) كأبي عبيدة، قال الصبان: " فإذا قلت: بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو، فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بينما وهو الأكثر"(حاشية الصبان، ٣٨٠/١. وانظر أيضاً: الأندلسي،١٩٩٨م،١٤٠٥/٤). ويخضع لهذا الرأي أيضاً من قال بحرفية (إذ) و(إذا) كابن بري والرضي، حيث يقول: " والأولى: القول بحرفية كلمتي المفاجأة، كما هو مذهب ابن بري، فالعامل في بينا، وبينما، ما بعد كلمتي المفاجأة" (الاستراباذي، ١٩٩٦م،١٩٩/٣). وخالف الصبان فقال: "وعلى القول بأنها حرف مفاجأة– يقصد إذ- فالعامل في (بينا) أو (بينما) فعل محذوف يفسره ما بعد إذ" (حاشية الصبان، ٣٨١/١).

ثانياً: إذا دخلت(إذ) و(إذا) على جواب (بينا) و(بينما)، فالعامل محل خلاف بين العلماء، ولهم في ذلك مجموعة من الأقوال، وهي:

أولاً: القول بالظرفية المكانية لـ(إذ) و (إذا)، وهو مذهب المبرد و ابن جني وابن الباذش، وغيرهم، فالعامل الفعل الذي بعدهما؛ لأنهما غير مضافتين إليه، وعامل (بينا) أو (بينما) محذوف يفسره الفعل المذكور، وقد بين ابن جني هذا الكلام، بعد ذكره لبيت الحُرَقة بنت النُّعمان، فقال: " والعامل في بينا ما دل عليه قوله: إذ نحن فيهم سوقة نتنصَّفُ، ألا ترى أنَّ معناه: بين هذه الأوقات خدمنا الناس، وذَلَلْنا كما أنَّ قول الله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] تأويله: قنطوا: فوقوع (إذا) هذه المكانية جواباً للشرط من أقوى دليل على قوة شبهها بالفعل، و(إذا) هذه منصوبة بالفعل بعدها، وليست مضافة إليه[1]، إنما تلك (إذا) الزمانية في نحو قولك: إذا زرتني أحسنت إليك، وكذلك (إذ) التي للمفاجأة أيضاً في نحو قوله:

بينما الناس على عليائها

إذ هَوَوا في هُوَّةٍ منها فغاروا[1]

(إذ) منصوبة الموضع بهووا، وليست كـ(إذ) الزمانية في نحو قولك: قمتُ إذ قمتَ، تلك مضافة إلى ما بعدها كـ (إذا) و(بينما) من بيت (الأفوه) منصوبة بما دلت عليه، قوله: إذ هَوَوا، إي: هلكوا وماتوا "(ابن

---

[1] وذلك لأنَّ ظروف المكان، لا تضاف إلى الجملة، إلا (حيث).

[1] البيت من الرمل، وهو الأفوه الأودي صلاءة بن عمرو، في: الزاهد، أبو عمر محمد بن عبد الواحد، العشرات في غريب اللغة، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، عمان،المطبعة الوطنية، ١٩٨٤م، ص ٦٦، وابن منظور، اللسان (إذا)، والزبيدي، تاج العروس (إذا)، والبغدادي، الخزانة، ٣٨٥/١١.

جني، ٢٠١٠، ص٢٩٩- ٣٠٠). و تابع البغدادي ابن جني فيما قاله(البغدادي، ١٩٨٢م، ٦٧/٧).

قال القرطبي: " وحكي عن المبرد أنها في قولك في المفاجأة: خرجت فإذا زيد، ظرف مكان؛ لأنها تضمنت جُثة. وهذا مردود؛ لأن المعنى خرجت فإذا حضور زيد، فإنما تضمنت المصدر كما يقتضيه سائر ظروف الزمان"(القرطبي، ٢٠٠٣م، ٢٠١/١).

ثانياً: القول بالظرفية الزمانية لـ(إذ) و (إذا) وهو مذهب الزجاج، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجان عن الظرفية، مبتدآن، خبرهما بينا، وبينما، فقولنا: بينا زيد قائم إذ رأى هندا: والتقدير: وقت رؤية زيد هندًا حاصل بين أوقات قيامه (الاستراباذي، ١٩٩٦م، ١٩٨/٣).

وللشلوبين رأي آخر، إذ رأى أنَّ إذ مضافة إلى الجملة؛ فلا يعمل فيها الفعل، ولا في (بينا) و(بينما)؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام، و (إذ) بدل منهما، فقولنا: بينما أنا قائم إذ جاء زيد، أي: حين أنا كذلك، إذا جاء زيد، وافقت مجيء زيد(انظر: المرادي١٩٩٢م، ص ١٩٠، و الأندلسي، ٢٠٠١م، ١٤٠٥/٤، و ابن هشام، ١٩٨٦م، ص١١٥، و السيوطي، ٢ /١٧٧). واتَّخذ الزمخشري مسلكاً آخر مع أنه يتابع مذهب الزجاج في(إذ) و (إذا) فقال: " يقال في (إذا) هذه إذا المفاجأة، والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصباً لها، وجملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة"(الزمخشري، ٧٥/١).

ورفض أبو حيان ما قاله الزمخشري جملة وتفصيلاً، فقال: "فقوله: والتحقيق فيها إذا كانت الكائنة بمعنى الوقت هذا مذهب الرياشي أنَّ إذا الفجائية ظرف زمان وهو قول مرجوح، وقول الكوفيين أنها حرف قول مرجوح أيضاً، وقوله: الطالبة ناصباً لها صحيح، وقوله: وجملة تضاف إليها هذا عند أصحابنا ليس بصحيح؛ لأنها إما أن تكون هي خبر المبتدأ وإما معمولة لخبر المبتدأ، وإذا كان كذلك استحال أن تضاف إلى الجملة؛ لأنها إما أن تكون بعض لجملة، أو معمولة لبعضها، فلا تمكن الإضافة وقوله خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة قد بينا الناصب لها" (الأندلسي، ٢٠٠١م، ٢٤٠/٦)[٢]. قال ابن هشام: "وزعم – يقصد الزمخشري - أنَّ عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٥] الآية – ويقصد قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾- إنَّ التقدير: (إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت) ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور، في نحو: خرجت فإذا زيد جالس، أو المقدر في نحو: فإذا الأسد أي حاضر وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر" (الأنصاري، ١٩٨٥م، ص١٢٠- ١٢١). ولعلني أقول: وافقه العكبري في ذلك، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ فَقَالَ إِنِّي

[٢] وقوله: قد بينا الناصب لها، يقصد خبر المبتدأ، انظر: البحر المحيط، ١٣٤/٤.

رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٦﴾ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَضۡحَكُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٦- ٤٧] "فإن قلت: كيف جاز أن يجاب (لما) بـ(إذا) المفاجأة؟ قلت: لأنّ فعل المفاجأة معها مقدّر، وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجئوا وقت ضحكهم" (العكبري، ٢١١/١١). وأورد ابن هشام (١٩٨٥م، ص١١٥) مجموعة من الآراء الإعرابية الأخرى:

١. وقيل العامل ما يلي (بين) بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه.

٢. وقيل: بين خبر لمحذوف، وتقدير قولك: بينما أنا قائم إذ جاء زيد، بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ(جاء زيد).

٣. وقيل مبتدأ و(إذ) خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد.

إنَّ الناظر في الآراء السابقة يجد أنَّها تشترك جميعاً في مسألة التقدير، وتنأى بالنص عن دلالته، ولقد رأينا سابقاً ما ردَّ به العلماء على مذهب الزجاج، والزمخشري، ورفض عدد من العلماء كون (إذ) و(إذا) للمكان على ما هو مذهب المبرد وابن جني، وإنَّني أرى أنَّ أقرب هذه الآراء، هو الرأي الأخير، الذي ساقه ابن هشام، والذي يجعل (بينا) أو (بينما) مبتدأ، و (إذ) أو (إذا) خبره، فقولنا: بينا أنا قائم إذ جاء زيد، أي: بين أوقات قيامي حين مجيء زيد، هذا والله أعلى و أعلم.

الخاتمة:

وبعد هذا العرض لما عليه (بينا) و (بينما) في الدرس النحوي، وبيان موقف العلماء منهما، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أولاً: إنَّ (بين) لا تعدو أن تكون إمَّا اسماً أو ظرفاً، والاسم دلالته الفراق، ولبين دلالة الوصل وهي ناتجة عن الظرف، فأصبحت اسماً أيضاً، فهي من الأضداد. أما الظرف فهو عام للمكان والزمان ويحدد ذلك الاستعمال، وليس كما قال بعضهم إنّه للمكان فقط. كما أنَّه متوسط التصرف.

ثانياً: تستعمل (بينا) (بينما) بمعنى المفاجأة، وهما ظرفان يقعان في صدر الكلام، خاصان بالزمان دون المكان، ولا بدّ لها من جملتين كأدوات الشرط.

ثالثاً: تضاف (بينا) و (بينما) إلى جملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، لورود الشواهد على ذلك، وخص بعضهم الإضافة بالاسمية، و جعل بعضهم ورود الجملة الفعلية بعدهما من باب الشرط، إلا أنَّ دلالة الشرط ضعيفة في التركيب.

رابعاً: للعلماء في ألف (بين) سبعة أقوال، وفي (ما) ثلاثة أقوال، والراجح كون الألف للإشباع؛ من أجل تسهيل عملية النطق، كما أنها تشير إلى زمن محذوف وهي كلمة (أوقات)، والراجح في (ما) كونها زائدة تشير إلى زمن محذوف.

خامساً: اختلف العلماء في محل الجملة بعد (بينا) و(بينما)، فرأى بعضهم أنَّ (الألف) و(ما) كافتان فجعل الجملة لا محلَّ لها، و رأى بعضهم (الألف) و (ما) زائدتين، وفي هذا الرأي مسلكان: إذ يرى الجمهور أنَّ (بين) مضافة إلى الجملة نفسها دون حذف، وهي في موضع جر، ويرى الآخرون أنَّ (بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة بتقدير (أوقات)، ولعل الصواب ما جاء في الرأي الثاني؛ إذ إنَّ اختصاص

(بينما) و(بينا) بالزمان يجعل من تقدير محذوف دال على هذا الظرف أمراً ضرورياً.

سادساً: يرى الأصمعي أنّ (بينا) يضاف إلى المصادر خاصة، والنحويون يخالفونه، ويقولون: بينا وبينما عبارتان للحين، وهما مبهمتان لا تضافان إلاّ إلى الجمل التي تُبيِّنُهما، و ما ذهب إليه العلماء من تقدير محذوف بعد (بينا) أمر يتوافق مع دلالة النصوص، ومع تركيب الكلام.

سابعاً: يرى الأصمعي وبعض العلماء أن لا حاجة لمجيء (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و (بينما) فالدلالة واحدة بوجودهما وبعدمهما، وأعاد العلماء المسألة إلى مستويات الفصاحة، إذ إنَّ المستوى اللغوي الأفصح هو عدم مجيء (إذ) و(إذا) بعدهما، ولعل الأمر يرتبط بسياق المقام عند المتكلم، إذ إنَّ الزيادة لا تكون إلا لغرض دلالي، إذ إنَّ المتكلم أتى بـ(إذ) و(إذا) إظهاراً لعنصر المفاجأة وزيادة له في نفس السامع.

ثامناً: اختلف العلماء في تقدير العامل لـ(بينا) و(بينما) وكذا لـ(إذ) و(إذا) تبعاً لنظرتهم للأخيرين، والناظر في تلك الآراء يجد أنَّها تشترك جميعاً في مسألة التقدير، وتنأى بالنص عن دلالته، ولعل أقربها الرأي الأخير الذي يجعل (بينا) أو (بينما) مبتدأ، و(إذ) أو (إذا) خبره، فقولنا: بينا أنا قائم إذ جاء زيد، أي: بين أوقات قيامي حين مجيء زيد.

المصادر والمراجع:

١ **الأزهري، خالد بن عبد الله**، *شرح التصريح على التوضيح*، بيروت، دار الفكر.

٢ **الأزهري، خالد بن عبد الله**، *موصل الطلاب لقواعد الإعراب*، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

٣ **الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد**، *تهذيب اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة محمد النَّجار، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، الدار المصرية للتأليف والنشر، ١٩٦٤م.

٤ **الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن**، *شرح الكافية*، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط١، بنغازي، جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.

٥ **الإشبيلي، ابن عصفور**، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م.

٦ **الأفغاني، سعيد بن محمد أحمد**، *الموجز في قواعد اللغة العربية*، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٣م.

٧ **الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف**، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

٨ **الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف**، *البحر المحيط*، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، ط١ بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م.

٩ **الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية**، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

١٠ **الأنصاري، ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين،** *شرح شذور الذهب*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٦م.

١١ **الأنصاري، جمال الدين بن هشام،** *مغني اللبيب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

١٢ **البغدادي، عبد القادر،** *خزانة الأدب*، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

١٣ **البغدادي، إسماعيل،** *هدية العارفين*، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢م.

١٤ **التبريزي، الخطيب،** *شرح المفضليات*، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

١٥ **الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد،** *النشر في القراءات العشر*، تصحيح علي محمد الضبّاع، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٠م.

١٦ **جميل بثينة، أبو عمر جميل بن عبد الله بن معمر**، *الديوان*، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م.

١٧ **ابن جني، أبو الفتح عثمان،** *التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة*، تحقيق: سيدة عبد العال وتغريد عبد العاطي، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م.

١٨ **ابن جني، أبو الفتح عثمان،** *الخصائص*، تحقيق: محمد النجار، ط٤، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م.

١٩ **ابن جني، أبو الفتح عثمان،** *اللُّمع في العربية*، تحقيق: فائز فارس، ط١، الأردن: دار الأمل، مكتبة الكندي، ١٩٨٨م.

٢٠ **ابن جني، أبو الفتح عثمان**،*المحتسب في تبيين وجوه القراءات والتبيين عنها*، تحقيق: عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢١ **ابن جني، أبو الفتح عثمان،** *سر صناعة الإعراب*، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥م.

٢٢ **الجوهري، إسماعيل بن حماد،** *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

٢٣ **الحاجي خليفة،** *مصطفى بن عبد الله القسطنطيني*، كشف الظنون، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢م.

٢٤ **الحريري، القاسم بن علي،** *درة الغواص في أوهام الخواص*، تحقيق: عرفات مطرجي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م.

٢٥ **الحلبي، السمين،** *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م.

٢٦ **ابن خالويه، الحسين بن أحمد،** *الحجة في القراءات السبع*، تحقيق: عبد العال سالم

مكرم، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

٢٧ **الخضري، محمد بن عبد الله الدمياطي الشافعي**، *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل*، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠م.

٢٨ **ابن خلكان، أبو العبَّاس شمس الدين أحمد بن محمد**، *وفيات الأعيان و أنباء أبناء هذا الزمان*، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٧م.

٢٩ **أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني**، *سنن أبي داود*، بيروت، دار الكتاب العربي.

٣٠ **الدقر، الشيخ عبد الغني**، *معجم النحو*، ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.

٣١ **الزاهد، أبو عمر محمد بن عبد الواحد**، *العشرات في غريب اللغة*، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٨٤م.

٣٢ **الزَّبيدي، محب الدين**، *تاج العروس*، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٤م.

٣٣ **الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ**، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

٣٤ **الزجاجي، أبو القاسم**، *حروف المعاني*، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٣٥ **الزركلي، خير الدين**، *الأعلام*، ط٥، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٠ م.

٣٦ **الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر**، *الكشاف*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٧ **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر**، *المستقصى في أمثال العرب*، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٣٨ **ابن زنجلة، عبد الرحمن**، *حجة القراءات*، تحقيق: **سعيد الأفغاني**، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٢م.

٣٩ **ابن السَّراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السري**، *الأصول النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.

٤٠ **سيبويه، عثمان أبو بشر**، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.

٤١ **السيوطي، جلال الدين**، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٤٢ **السيوطي، جلال الدين**، *بغية الوعاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٤٣ **ابن الشجري، هبة الله بن علي**: *أمالي ابن الشجري*، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م.

٤٤ **الصبان، محمد بن علي**، *حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.

٤٥ **ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر**، *التحرير والتنوير، تونس*، دار سحنون للنشر والتوزيع، ١٩٩٧ م.

٤٦ **أبو عبيدة، معمر بن المثنى**، *مجاز القرآن*، تعليق، محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٤٧ **العسكري، أبو الهلال**، *جمهرة الأمثال*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، ط٢، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ١٩٦٤م.

٤٨ **ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن**، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٤٩ **ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين**، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٤م.

٥٠ **العكبري، أبو البقاء**، *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق: علي محمد البجاوى، بيروت، إحياء الكتب العربية.

٥١ **الغلاييني، مصطفى**، *جامع الدروس العربية*، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ١٩٨١م.

٥٢ **الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار**، *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي، و بشير حويجاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٨٤م.

٥٣ **الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد**، *معاني القرآن*، بيروت، دار الكتب، ١٩٨٣م.

٥٤ **القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم**، *الأمالي*، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥٥ **قبّش، أحمد**، *مجمع الحكم و الأمثال*، بيروت، دار الرشيد، ١٩٨٥م.

٥٦ **القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخزرجي**، *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض، دار عالم الكتب، ٢٠٠٣ م.

٥٧ **القطامي**، *الديوان*، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، ط١، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠م.

٥٨ **القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف**، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م.

٥٩ **القيسي، أبو الحسن بن عبد الله**، *إيضاح شواهد الإيضاح*، تحقيق: محمد الدعجاني، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧م.

٦٠ **الكفومي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني**، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

٦١ **ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف**، *شرح التسهيل*، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، ط١، القاهرة، مكتبة هجر،

١٩٩٠م.

٦٢ **ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف**،*شرح* **الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط١ ، مكة المكرمة، إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م.

٦٣ **المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد**، *الكامل*، تحقيق: محمد الدالي، ط١ ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

٦٤ **ابن مجاهد،أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي**،*السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢ ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.

٦٥ **المرادي، حسن بن قاسم**،*الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: محمد نديم فاضل، وفخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

٦٦ **المرزوقي، أبو علي**، *شرح ديوان الحماسة*، تحقيق: أحمد أمين و عبد السلام هارون، ط١ ، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١م.

٦٧ **المطرِّزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد**، *المغرب في ترتيب المعرب*، تحقيق: محمود فاخوري و عبد الحميد مختار، ط١ ، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩م.

٦٨ **ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم**، *لسان العرب*، تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد أحمد وهاشم الشاذلي، ط١ ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.

٦٩ **ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج**، *الفهرست*، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

٧٠ **نكري، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد**، *جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*، تحقيق: حسن هاني فحص، ط١ ، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٧١ **النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري**، *صحيح مسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١ القاهرة، دار الحديث، ١٩٩١م.

٧٢ **ابن يعيش، موفق الدين**، *شرح المفصَّل*، بيروت، عالم الكتب.